

## تقرير الأمين العام عن تنفيذ العملية السياسية في دارفور

## أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً ببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠١١ (S/PRST/2011/3) الذي طلب فيه المجلس مني أن أقدم إليه بنهاية شباط/فبراير ٢٠١١ تقريراً عن المسائل ذات الصلة بالعملية السياسية في دارفور، بما في ذلك تقييماً بشأن البيئة المواتية. وإني على ثقة بأن المجلس سوف يتفهم تأخر صدور التقرير الذي يعزى إلى استمرار النقاش بين أصحاب المصلحة بشأن سبيل المضي قدماً وانعكاسات ذلك على عملية السلام في دارفور.

٢ - ويعرض هذا التقرير لمحة عامة عن خلفية العملية السياسية في دارفور، والمرحلة التي بلغتها المفاوضات الجارية في الدوحة من أجل التوصل إلى اتفاق سلام جامع وشامل، ودور هذه العملية السياسية في إحلال السلام في دارفور، والبيئة المواتية للعملية، وملاحظاتي وتوصياتي بشأن سبيل المضي قدماً.

## ثانياً - خلفية العملية السياسية في دارفور

٣ - يذكر أن مبادرة إجراء عملية سياسية في دارفور نشأت عن مشاورات أجراها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور في إطار إعداد تقريره الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ عن السعي من أجل تحقيق السلام والعدل والمصالحة في دارفور. وبعد مشاورات مكثفة مع الأطراف الدارفورية، خلص الفريق إلى أن نزاع دارفور لا يمكن أن يحل إلا بتجديد النهج المتبع لتحقيق السلام بحيث يراعي مبادئ ثلاثة هي أن السلام يجب أن يكون جامعاً ويجب أن يكون شاملاً لجميع أصحاب المصلحة في دارفور؛ وأن السلام يجب أن يعالج كامل الأبعاد والمستويات المتعددة للنزاع وأن يشمل إحلال السلام على الصعيد المحلي؛ وأن السلام يجب أن يراعي السياق الوطني الأوسع، بأن يأخذ في الاعتبار التحديات الوطنية الأوسع التي يواجهها السودان. وإن الأمم المتحدة تتفق تماماً مع هذه المبادئ.

٤ - وقد أيد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، خلال الاجتماع الذي عقده في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، تقرير الفريق وتوصياته وقرر أن يكونا أساس انخراط الاتحاد الأفريقي في دارفور وتعامله مع الشركاء الدوليين. وفي الدورة العادية الرابعة عشرة لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، المعقودة في الفترة من ٢٥ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠١٠، أيد رؤساء دول وحكومات بلدان الاتحاد الأفريقي هذا القرار.

٥ - ويذكر أن مجلس الأمن رحب بالتقرير في البيان الصحفي الذي أصدره بتاريخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وأكد تقديره للطابع المتوازن والشامل للتوصيات الرامية إلى تعزيز السلام والعدل والمصالحة في دارفور وفي السودان ككل، وتطلع إلى تطبيق نهج شمولي لحل المشكلات التي تواجه السودان. وأقر المجلس بأنه ما زال يتعين معالجة أسباب النزاع وتبعاته في دارفور، وأكد من جديد دعمه للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وللجهود التي يبذلها كبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، جريل باسولي، لتشجيع على التوصل إلى تسوية سياسية دائمة للنزاع، ودعا الحكومة والأطراف الأخرى في السودان وفي المنطقة إلى العمل مع الرئيس مبيكي وزملائه، بالتنسيق مع المجتمع الدولي حسب الاقتضاء.

٦ - ويذكر أيضا أن مجلس الأمن طالب جميع أطراف النزاع، في قراره ١٩٣٥ (٢٠١٠)، بالمشاركة في محادثات في إطار وساطة كبير الوسطاء المشترك بغرض إكمال وإبرام اتفاق جامع وشامل من أجل تحقيق الاستقرار والسلام الدائم في المنطقة. وأعاد المجلس تأكيد أهمية تعزيز العملية السياسية لدارفور التي يقودها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وأكد في هذا الصدد ضرورة مشاركة جميع أصحاب المصلحة في دارفور على نحو منهجي ومستمر، بما في ذلك المسؤولون المنتخبون حديثا والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والمنظمات التي تتولى قيادتها النساء، والفئات المجتمعية، وزعماء القبائل، من أجل تهيئة بيئة مواتية للسلام والأمن عبر إجراء حوار بناء وصريح. ورحب المجلس أيضا بالأولوية الممنوحة لاستمرار جهود العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور الرامية إلى تعزيز هذه المشاركة دعما وتكملة لأعمال كبير الوسطاء المشترك وللعملية السياسية لدارفور التي يقودها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ورحب في هذا الصدد بأعمال فريق التنفيذ الرفيع المستوى المعني بالسودان التابع للاتحاد الأفريقي.

٧ - وكرر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، خلال الاجتماع الذي عقده في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، تأكيد أهمية البدء فورا في العملية السياسية في دارفور باعتبارها آلية هامة لتمكين أهالي دارفور من المشاركة الكاملة في حل نزاعهم السياسية.

وأكد الحاجة إلى تهيئة بيئة تمكّن، في جملة أمور، من حماية الحقوق المدنية والسياسية للمشاركين بحيث يتسنى لهم الإعراب عن آرائهم دون خوف من الانتقام، وممارسة حرية الكلام والاجتماع لفسح المجال لإجراء مشاورات مفتوحة، وكفالة حرية التنقل للمشاركين ولأفراد العملية المختلطة، ومشاركة تناسبية لأهالي دارفور. ولاحظ مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أيضا أنه يتعين أن تكون أي نتيجة إيجابية لمفاوضات الدوحة أساس العملية السياسية في دارفور، التي ستوفر المحفل الجامع اللازم.

٨ - وفي ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١، أقام إبراهيم غمباري، الممثل الخاص المشترك للعملية المختلطة، معتكفا للمبعوثين الخاصين وممثلي الدول الأعضاء وشركاء الأمم المتحدة في نيالا (جنوب دارفور). واتفق المشاركون على أن العملية السياسية في دارفور ستفضي، من خلال العمل المكثف والمطرد مع أهالي دارفور، إلى تعزيز التأييد الشعبي لاتفاق للسلام، وتمكينهم بشكل أفضل من المشاركة في تنفيذ نتائج مفاوضات الدوحة. وأكدوا على أن تهيئة بيئة مواتية لهذه العملية، تشمل كفالة حرية التنقل، وحرية الاجتماع، وحرية التعبير لجميع المشاركين، وكذلك عدم التعرض للمضايقة والاعتقال التعسفي والتخويف، وعدم التدخل من جانب الحكومة أو الحركات المسلحة، ستكون ضرورية من أجل مصداقية العملية السياسية في دارفور. كما تطلع المشاركون إلى تلقي مزيد من الإيضاحات عن العملية وهي تتجسد على أرض الواقع، في انتظار النتيجة التي ستسفر عنها عملية الدوحة.

٩ - وقام مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، خلال اجتماعه المعقود في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١١، باستعراض الوضع في السودان في ضوء إحاطة قدمها الممثل الخاص المشترك، وعرض قدمه الرئيس السابق ثابو مبيكي، باسم فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، وبيان قدمته حكومة السودان. ودعا المجلس إلى البدء فوراً في العملية السياسية في دارفور مع اقتراح ١ أيار/مايو ٢٠١١ موعداً لذلك، وطلب إلى العملية المختلطة إجراء جميع الاستعدادات اللازمة للعملية على سبيل الأولوية، مشدداً على ضرورة أن تقوم بذلك بالتزامن مع المفاوضات الجارية في الدوحة وتكتملة لها.

١٠ - وأعرب المجلس عن أسفه لأنه لا يتم بعد ما يلزم من التنسيق والمواءمة بين عملية الدوحة والعملية السياسية في دارفور وغير ذلك من سياسات الاتحاد الأفريقي وطلب أن تصدر مفوضية الاتحاد الأفريقي تعليمات إلى كبير الوسطاء المشترك للتشاور معها ومع فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، قبل اتخاذ أي قرارات أخرى، وبخاصة القرارات المتعلقة بأي تمديد لعملية الدوحة للسلام. وطلب المجلس كذلك أن يقدم كبير الوسطاء المشترك تقريراً شاملاً عن أنشطته وعن أي خطط مستقبلية بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١.

١١ - ولاحظ المجلس أن إنهاء سريعا ومنسقا لعملية الدوحة للسلام أمر هام للغاية بالنظر إلى الجدول الزمني الوطني السوداني، الذي يشمل استقلال جنوب السودان في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١، والقيام بعد ذلك باعتماد دستور وطني دائم. وأكد على أن دارفور جزء لا يتجزأ من السودان وأن من الضروري التعجيل بعملية السلام وبالعملية السياسية في دارفور حتى لا تتأخر العملية السياسية الوطنية وحتى لا يتخلف أهل دارفور عن الركب.

١٢ - ورحب المجلس أيضا بالالتزام الذي أعلنت عنه حكومة السودان بالإسهام في إيجاد بيئة مواتية للعملية السياسية في دارفور، بسبل منها وقف حالة الطوارئ في دارفور. ودعا كافة المجتمعات المحلية، والجهات صاحبة المصلحة والأحزاب السياسية والحركات المسلحة الدارفورية إلى المشاركة في العملية، التي ينبغي أن تحظى بثقة جميع أهالي دارفور.

١٣ - وشجع المجلس حكومة السودان وسائر أصحاب المصلحة على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور، حسب الاقتضاء، وخاصة في مجالات العدالة، والمصالحة، والأمن. وطلب أيضا إلى مجلس الأمن أن يواصل تعزيز شراكته مع الاتحاد الأفريقي والدعم الذي يقدمه إلى الاتحاد، بقيادة فريق التنفيذ الرفيع المستوى المعني بالسودان التابع للاتحاد الأفريقي، لحل المشكلات السياسية للسودان طبقا للمبادئ الأساسية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

### ثالثا - المرحلة التي بلغتها مفاوضات دارفور في الدوحة

١٤ - تقوم حاليا أطراف المفاوضات الجارية في الدوحة، وهي حكومة السودان، وحركة العدل والمساواة، وحركة التحرير والعدالة، بمناقشة مجموعة من مشاريع النصوص التي تشكل إطارا لاتفاق شامل نهائي. وتستند هذه النصوص إلى نتائج المفاوضات والمحادثات والمشاورات التي أجريت مع أطراف شتى، منها أصحاب المصلحة وممثلو المجتمع المدني ككل والشركاء الدوليين. وتتضمن ستة فصول تغطي موضوعات تقاسم الثروة؛ والتعويض وعودة المشردين داخليا واللاجئين؛ والعدالة والمصالحة؛ وحقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ وتقاسم السلطة؛ والترتيبات الأمنية. وقدّمت الأطراف الثلاثة مواقفها بشأن هذه النصوص إلى فريق الوساطة، وليس هناك خلاف جوهري بينها. وتقوم الآن ببحث ومناقشة النصوص النهائية المتعلقة بمسألتي تقاسم السلطة والترتيبات الأمنية. ويعتزم فريق الوساطة بعد ذلك استعراض النص بأكمله في ضوء مواقف الأطراف، والتوصية بصيغة توافقية حيثما يكون هناك تباعد في المواقف. ويعتزم كبير الوسطاء المشترك عقد مؤتمر لجميع أصحاب المصلحة في دارفور ("مؤتمر أصحاب المصلحة في دارفور")، في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى

٣ أيار/مايو لمناقشة النص الكامل وإقراره مجتمعين كاتفاق/إطار للسلام في دارفور. وسيتيح المؤتمر أيضا فرصة لفريق الوساطة لطلب الدعم الدولي من أجل تنفيذ الاتفاق.

١٥ - وفي غضون ذلك، أعادت حركة التحرير والعدالة وحركة العدل والمساواة تأكيد التزامهما بعملية التفاوض، وأشارتا إلى أنهما تعترضان العمل معا للتوصل إلى تسوية شاملة للتراع. وأوضحت أيضا حركة العدل والمساواة أنها اتصلت بفصيلي عبد الواحد وميني ميناوي التابعين لجيش تحرير السودان لكي ينضموا إلى العملية. وذكر عبد الواحد، عندما التقى به الممثل الخاص المشترك في ٢١ آذار/مارس، أنه لن ينضم للمشاركة في مفاوضات السلام في الدوحة أو في أي محادثات سلام في هذا الشأن حتى تُلبى شروطه المسبقة. ومع ذلك، فقد علم كبير الوسطاء المشترك من خمسة من القادة العسكريين لفصيل عبد الواحد أنهم يعترضون الاجتماع بالسيد عبد الواحد في الأيام المقبلة من أجل إقناعه بالانضمام إلى المحادثات الجارية في الدوحة. وإذا لم ينجحوا في ذلك، فإنهم سيذهبون بدونهم إلى الدوحة.

#### رابعا - دور العملية السياسية في إحلال السلام في دارفور

١٦ - كما ذكر أعلاه، فإن العملية السياسية في دارفور يتوخى منها أن تكون محفلا يتيح مشاركة مكثفة ومطرودة لسكان دارفور في العمليات اللازمة لحل التراع السياسي في الإقليم. ويُتوقع أن تعزز هذه العملية التأييد الشعبي لنتائج المفاوضات الجارية في الدوحة وتمكّن على نحو أفضل سكان دارفور من المشاركة في تنفيذها، وهو أمر ضروري لنجاحها على المدى البعيد.

١٧ - غير أن المسائل المتصلة بالتسلسل الزمني والتكامل بين العملية السياسية في دارفور ومفاوضات الدوحة للسلام لم تتضح بعد بالكامل. وكما ذكر أعلاه، فقد أفاد المبعوثان الخاصان وممثلو الدول الأعضاء، الذين شاركوا في المعتكف الذي أقامه الممثل الخاص المشترك في ١٨ شباط/فبراير، بأنهم يرحبون بتقديم مزيد من التوضيحات بشأن العملية السياسية وهي تتجسد على أرض الواقع، في انتظار النتيجة التي ستسفر عنها عملية الدوحة. ويرى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، كما ورد في بيانه الصادر في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١١، أن العملية السياسية ينبغي أن تنفّذ على سبيل الأولوية، بالتزامن مع المفاوضات الجارية في الدوحة وكتكملة لها. وبينما اتفق الجميع على أن العمليتين تكمل إحداهما الأخرى، فإنهم اختلفوا بشأن ما إذا كان ينبغي عقدهما بالتسلسل أم بالتزامن.

١٨ - وفي غضون ذلك، أنشئت أمانة للعملية السياسية في مقر العملية المختلطة للإشراف على التنفيذ. وتضم الأمانة ممثلين عن عدة أقسام في العملية المختلطة تشمل أقسام الشؤون

السياسية، والشؤون المدنية، وحقوق الإنسان، والشؤون الجنسانية، والاتصال للأغراض الإنسانية، والحوار والتشاور بين أهالي دارفور، والشؤون القانونية، وسيادة القانون، ومركز التحليل المشترك للبعثة، والأمن، والمركز المشترك للعمليات اللوجستية، ودعم البعثة، وكذلك موظفي فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي. والأمانة مسؤولة عن التخطيط الاستراتيجي للعملية السياسية وإدارتها؛ والإشراف على تنفيذها من جانب الموظفين العاملين في القطاعات؛ ورصد المناقشات الموضوعية أثناء العملية السياسية والإشراف عليها. وتتولى الأمانة المسؤولية عن مهام، منها التحليل وتقديم التقارير عن البيئة المواتية لإجراء العملية. وتقدم تقاريرها مباشرة إلى الممثل الخاص المشترك وإلى رئيس فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي. ويجري أيضا إنشاء وحدات فرعية للعملية السياسية في كل مكتب من مكاتب القطاعات في الفاشر ونيالا والجينية وزالنجي.

١٩ - وتشمل قائمة المشاركين في العملية السياسية ممثلين عن مجموعات معنية من أصحاب المصلحة، منها النساء والرعاة والإدارات الأهلية والمشدرون داخليا واللاجئون ومنظمات المجتمع المدني والشباب والقيادات الدينية والأحزاب السياسية والممثلون المنتخبون في المجالس التشريعية لولايات دارفور وفي المجلس الوطني.

٢٠ - وبينما تتاح الفرصة أيضا للحركات المسلحة للمشاركة، فقد أعربت هذه الحركات (ومنها حركة العدل والمساواة وفصيلا ميني ميناوي وعبد الواحد التابعان لجيش تحرير السودان) عن تحفظات، زاعمة أن الحكومة ستؤثر في العملية ونتيجتها بشكل غير لائق. وأعربت حركة التحرير والعدالة، من جانبها، عن تأييدها للعملية السياسية، لكن بعد الانتهاء تماما من المفاوضات وتبنيها باتفاق موقع. بيد أن الحركات المسلحة تتحمل مسؤولية إثبات التزامها بالسلام في دارفور بالسماح، على الأقل، لجميع أهالي دارفور، بمن فيهم المشردون داخليا واللاجئون، بالمشاركة في العملية بحرية ودون خوف من المضايقة.

## خامسا - البيئة المواتية للعملية السياسية في دارفور

### ألف - الحقوق المدنية والسياسية

٢١ - كما لاحظ مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، فإن العملية السياسية يجب أن تجري في بيئة تضمن مصداقيتها وتكفل الحقوق المدنية والسياسية للمشاركين ليتمكنوا من التعبير عن آرائهم دون خوف من الانتقام؛ وحرية الكلام والاجتماع لفسح المجال لإجراء مشاورات مفتوحة؛ وحرية تنقل المشاركين وأفراد العملية المختلطة؛ والمشاركة التناسبية لأهالي دارفور. وزاد الممثل الخاص المشترك والمبعوثان الخاصان، في الاجتماع الذي

عقدوه في ١٨ شباط/فبراير، تحديد هذه الشروط لتشمل عدم التعرض للمضايقة والاعتقال التعسفي والتخويف، وعدم تدخل الحكومة أو الحركات المسلحة.

٢٢ - وأوضحت الحكومة للممثل الخاص المشترك وفريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي أنها تقرر إقرارا تاما بأن البيئة المواتية أمر ضروري لضمان مصداقية العملية السياسية في دارفور. وفي الاجتماع الذي عقده رئيس السودان مع الممثل الخاص المشترك في ٢١ آذار/مارس، أكد الرئيس أن حكومته تعتزم ليس فقط تعليق قوانين الطوارئ في دارفور، وإنما إلغاؤها تماما من أجل تيسير العملية السياسية وسائر الجهود السياسية الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي جامع وشامل لتزاع دارفور.

٢٣ - وسيشكل إلغاء قانون الطوارئ خطوة هامة ليس فقط نحو تهيئة بيئة مواتية للعملية السياسية، ولكن لإنهاء النزاع في دارفور. وبإلغاء قانون الطوارئ، تلتزم الحكومة بضمان الحقوق المدنية والسياسية لجميع سكان دارفور، وليس فقط للمشاركين في العملية. وهذا يعني أنه يتعين على الحكومة، ولا سيما أجهزتها الأمنية والعسكرية والاستخباراتية، أن تتخذ إجراءات ملموسة لضمان توفير الحرية والحماية للسكان المدنيين في دارفور، من أجل المشاركة بشكل كامل في العملية السياسية، دون عوائق أو قيود. وتعتزم العملية المختلطة وفريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي العمل مع الحكومة من أجل وضع آلية للتصدي لانتهاكات تدابير البيئة المواتية للعملية السياسية، بما في ذلك الشروط المتعلقة بالحقوق السياسية والمدنية للمشاركين التي تم ضمانها من خلال إلغاء قوانين الطوارئ والسماح بدخول أفراد العملية المختلطة وفريق التنفيذ الرفيع المستوى بحرية إلى دارفور لتنفيذ أنشطتهم المتصلة بالعملية السياسية.

## باء - الحالة الأمنية

٢٤ - إضافة إلى حماية الحقوق المدنية والسياسية للمشاركين في العملية السياسية وغيرها من الشروط المواتية المشار إليها أعلاه، فإن الحالة الأمنية، بما في ذلك النشاط العسكري وأعمال اللصوصية، يجب أن توضع في الحسبان أيضا لكفالة مباشرة العملية في ظروف آمنة ودون توقف. غير أنه لا يمكن افتراض توقف الأعمال العدائية تماما مع بدء العملية. وتقوم العملية المختلطة باتخاذ التدابير اللازمة لتخفيف حدة هذه المخاطر، ومن ذلك دعوة الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية، وحثّ الجهات الدولية الفاعلة للضغط على الأطراف لوقف القتال، وتيسير دوريات أمنية مكثفة داخل المناطق المتضررة من النزاع وحولها. وسيكون من المطلوب استمرار المشاركة القوية للعملية المختلطة والشركاء الدوليين لكفالة تحمل القوات الحكومية والحركات المسلحة المسؤولية عن تيسير أمن العملية وسلامة المشاركين فيها.

٢٥ - وينبغي الإشارة إلى أن العملية المختلطة ما فتئت، منذ إنشائها، تقوم بأنشطة مماثلة لتلك المدرجة في إطار العملية السياسية ستساعد في تعزيز هذه العملية، ويشمل ذلك تيسير الحوار بين أصحاب المصلحة في دارفور. ويندرج ضمن هذه الأنشطة إجراء حوار ومشاورات بين أهالي دارفور، بقيادة العملية المختلطة، وتنظيم حلقات عمل بشأن المسائل المتصلة بعملية السلام بحضور ممثلين عن مختلف مجموعات أصحاب المصلحة. وكثيراً ما واجهت العملية المختلطة قيوداً في تيسير هذه الأنشطة؛ غير أنها، منذ أن وافقت الحكومة، في اجتماع مع العملية المختلطة وفريق التنفيذ الرفيع المستوى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، على تيسير الظروف المواتية للعملية السياسية، لم تواجه أي قيود من هذا القبيل. وتشمل الأنشطة المضطلع بها مؤخراً تنظيم نحو ١٧ حلقة عمل وجلسة مشاورات بشأن تسوية النزاع والمصالحة والعدالة والمساءلة، والمشاورات الجارية في إطار محفل الحوار والتشاور بين أهالي دارفور لاستعادة الآليات التقليدية الدائمة لحل النزاعات (نظام الأجاويد)، ونتائج مؤتمر المجتمع المدني الثاني بالدوحة، والمسائل المتصلة بالمرأة والنزاع. وشارك في هذه الأنشطة ممثلون من العديد من مجموعات أصحاب المصلحة المتوقع أن تشارك في العملية السياسية في دارفور.

## سادسا - الملاحظات والتوصيات

٢٦ - استمرت مفاوضات سلام دارفور فترة أطول مما ينبغي، وكانت قد بدأت في أبشي، تشاد، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وتأثر سكان دارفور بالحرب - بعدما هُجروا من ديارهم وشنتت أسرهم، وباتوا يعيشون في مساكن مؤقتة، ويعتمدون على هيئات تقديم المعونة للحصول على الغذاء، وقد اضطروا لمغادرة مناطقهم من جراء تجدد النزاع، وعانوا من فقدان الأحباء - وهم يستحقون من الحكومة والحركات المسلحة التي تدعي تمثيل مصالحهم ما هو أفضل من التأخيرات والجولات المتعاقبة لمفاوضات السلام رغم الجهود المستمرة التي يبذلها الوسطاء. وتتحمّل الحركات المسلحة والحكومة كامل المسؤولية عن فشل المفاوضات أو نجاحها في النهاية.

٢٧ - ورغم أن مسؤولية الأطراف عن وقف الأعمال العدائية فوراً وتسوية النزاع يمثل مسألة هامة، فإن الموضوع الرئيسي في هذا التقرير هو البيئة المواتية للعملية السياسية في دارفور وتوقيتها الزمني إزاء مفاوضات الدوحة للسلام.

٢٨ - ويساورني القلق إزاء علامات الانقسام التي أبداها المجتمع الدولي بشأن تأييد عملية التفاوض في الدوحة، والميل إلى البدء بالعملية السياسية في دارفور، سواء جرى التوصل إلى نتيجة عن طريق التفاوض أم لا. وإني أدرك خيبة أمل البعض إزاء عملية التفاوض نظراً لاستمرارها فترة أطول مما ينبغي. وأفهم أيضاً الادعاء بأن الأطراف ليست مهتمة حقاً

بإحلال سلام شامل وجامع، إذ إنهما، حتى الآن، فشلت في الوفاء بالمسؤولية الواقعة على عاتقها إزاء سكان دارفور بإيجاد فرصة للسلام. وأفهم أيضاً رأي الآخرين القائل إن الظروف الميدانية لا تسمح بإجراء عملية تشاورية حرة ونزيهة في ضوء حالة الطوارئ، وحالات الاحتجاز التعسفي، والقيود المفروضة على ممارسة الحقوق المدنية والسياسية، واستمرار التراع، بما في ذلك عمليات القصف الجوي.

٢٩ - ويجب على المجتمع الدولي أن يتكلم بصوت واحد ويتضافر لدعم خريطة طريق واحدة نحو تحقيق السلام في دارفور. وأثني عليه لدعمه الأطراف في اتفاق السلام الشامل، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وفريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، بغية إجراء الاستفتاء. وأدعو المجتمع الدولي لِيَتَّخِذ الإجراءات اللازمة من أجل إبداء نفس الدعم القوي والمخصص لأطراف عملية سلام دارفور والميسرين بهدف التوصل إلى اتفاق شامل وجامع في أقرب وقت ممكن.

٣٠ - وفيما يتعلق بالبيئة المواتية، أثني على حكومة السودان لاتخاذها قرار إلغاء حالة الطوارئ. وأدعو الحكومة إلى رفع قانون الطوارئ على الفور وبذل كل جهد ممكن لكفالة ممارسة كامل مسؤوليتها السيادية عن حماية وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية لسكان دارفور، بما يشمل المشاركين في العملية السياسية في الإقليم. وإني على ثقة تامة بأنها ستفي بالتزامها، وأدعوها إلى العمل مع العملية المختلطة والفريق الرفيع المستوى على إنشاء آلية للتصدي لأي انتهاك لحقوق المشاركين في العملية السياسية.

٣١ - وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تأييدي الكامل للدعوة التي وجهها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في بيانه المؤرخ ٨ نيسان/أبريل، إلى حكومة السودان والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بدارفور التابع للاتحاد الأفريقي، ولا سيما في مجالات العدالة والمصالحة والأمن، وبالتالي تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

٣٢ - وكما هو مذكور في هذا التقرير، لا ترتبط البيئة المواتية للعملية السياسية في دارفور بحماية وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية للمشاركين فيها فحسب، ولكن أيضاً، بسلامتهم وأمنهم. إذ إن الحالة العسكرية الراهنة في دارفور تقوض الشعور بالثقة والائتمان حيال الحكومة، وتسهم في بث بذور الشك بين عموم السكان بشأن استعدادها لتهيئة بيئة مواتية للعملية السياسية. وأدعو الحكومة والحركات المسلحة إلى وقف جميع الأعمال العدائية على الفور، ليس فقط مراعاةً للعملية السياسية، وإنما أيضاً لصالح أمن جميع سكان دارفور، وتهيئة الظروف العامة للسلام.

٣٣ - وفي حين أحيط علماً بالإجراءات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة لتيسير الأنشطة المتصلة بالعملية السياسية في دارفور في الأشهر الماضية دون قيود، لا بدّ لي من الإحاطة علماً كذلك بالقيود التي ما زالت مفروضة على وصول العاملين في منظمات المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة إلى دارفور. ورغم إدراكي أن الأعمال العدائية قد لا توقف مع بدء العملية السياسية في دارفور، فإنه يجب على الحكومة والحركات المسلحة أن تيسرها بكفالة حرية التنقل الكاملة لأفراد العملية المختلطة وفريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، وموظفي منظمات المساعدة الإنسانية طوال مراحل العملية بأكملها. وأذكر الحكومة والحركات المسلحة بأن حرية التنقل ينبغي، من الناحية المثالية، أن تظل شرطاً دائماً ملازماً لعمل الأمم المتحدة والعمل الإنساني في دارفور.

٣٤ - وأدعو أيضاً الحركات المسلحة إلى وضع ثقتها في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للتوسط من أجل الوصول إلى اتفاق شامل وجامع في الدوحة، والعمل على تهيئة الظروف المواتية للعملية السياسية المبنية في هذا التقرير. وأدرك أن ممثلي حركة العدل والمساواة وحركة التحرير والعدالة متواجدون حالياً في الدوحة وأدعوهم والحكومة إلى وضع الصيغة النهائية لاتفاق سلام في الوقت المناسب. وأدعو عبد الواحد إلى الانضمام إلى العملية وميني ميناوي إلى عقد الصلح مع الحكومة والانضمام ثانيةً إلى مسعى تحقيق السلام.

٣٥ - وإلى جانب تهيئة البيئة المواتية للعملية السياسية في دارفور، يبقى تكامل هذه العملية مع مفاوضات السلام في الدوحة، وتسلسلهما، مسألة معلقة. لكن أياً من العمليتين لا تتناقض مع الأخرى. ومن المعلوم جداً أنه يجب إجراء مفاوضات شاملة مع الحركات المسلحة من خلال عملية وساطة محايدة تماماً. وبما أن الأطراف لم تتخل بعد عن الخيار العسكري، فإن هذه المفاوضات يجب أن تُجرى خارج دارفور. وأشيد بالدعم الكبير الذي قدمته حكومة قطر في هذا الصدد. ومن المعلوم جداً أيضاً أن استمرار السلام على الأمد الطويل يقتضي تأييد سكان دارفور للاتفاقات، ومشاركتهم في العملية، وإسهامهم الكامل في تنفيذ نتائجها. وبالإضافة إلى مؤتمر أصحاب المصلحة في دارفور، تتيح العملية السياسية فرصة لمشاركة سكان دارفور في عملية السلام على نطاق واسع وبشكل متواصل.

٣٦ - وإني أتفق مع الرأي الذي أعرب عنه مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بأنه يتعين معالجة نزاع دارفور ضمن السياق الوطني. وأشدّد على ضرورة حل النزاع بما يتيح لسكان الإقليم، شأنهم شأن جميع السودانيين، المشاركة الكاملة في بناء نظام سياسي وطني متين وتعددي بينما يمضي البلد قدماً في الفترة الانتقالية لما بعد اتفاق السلام الشامل.

٣٧ - أما فيما يتعلق بمسألة التسلسل الزمني للعمليات، فيإني ما زلت أرى أنه يتعين أن تشكل أي نتيجة تفضي إليها المفاوضات في الدوحة في الوقت المناسب الأساس للعملية السياسية في دارفور، وأن هذه العملية السياسية ينبغي أن توفر محفلاً لحشد وتعزيز تأييد السكان الأصليين لنتيجة الدوحة، وتعزيزها حسب الاقتضاء وتوفير الزخم لتنفيذها. وفي الوقت نفسه، أدرك الحاجة إلى إيجاد حل للنزاع في دارفور ضمن إطار زمني معقول. وبالتالي، أدعو جميع الجهات المعنية، ولا سيما حكومة السودان والحركات المسلحة، بدعم من الشركاء الدوليين، إلى بذل كل جهد ممكن لكفالة أن ينجح مؤتمر أصحاب المصلحة في دارفور الذي سيعقد في الدوحة في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو، وأن يفضي إلى اتفاق/إطار لدارفور.

٣٨ - وآمل وأتوقع في غضون ذلك أن تتخذ الحكومة والحركات المسلحة القرارات والإجراءات اللازمة لتهيئة الظروف من أجل توفير البيئة المواتية للعملية السياسية في دارفور على النحو المبين في هذا التقرير.

٣٩ - وتحقيقاً لهذه الغاية، طلبت إلى الممثل الخاص المشترك للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور أن يقدم الدعم الكامل لمؤتمر أصحاب المصلحة في دارفور، مع مواصلة العمل مع فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي والحكومة على تهيئة البيئة المواتية للعملية السياسية في دارفور، والشروع في المشاورات اللازمة ميدانياً مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة بشأن البدء في العملية السياسية المذكورة، بانتظار نتائج مفاوضات الدوحة.

٤٠ - وفي أي اتفاق للسلام، يجب أن تتوفر المرونة للاستفادة من الفرص المتاحة وتجنب أوجه التعثر. وعلى هذا الأساس، أوعزت إلى وكيلتي لعمليات حفظ السلام، ألان لوروا، بأن يظل على اتصال وثيق مع الممثل الخاص المشترك وكبير الوسطاء المشترك وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ والاتحاد الأفريقي لتنفيذ الخطوات المذكورة أعلاه، وأن يقدم إليّ توصيات بشأن أي تعديلات يلزم إجراؤها. وسأبقي مجلس الأمن على اطلاع كامل بالتقدم المحرز، وأوصي بأي تغييرات قد تلزم للمضي قدماً. وفي غضون ذلك، أشجع مجلس الأمن على تقديم الدعم الكامل للنهج المبين في هذا التقرير، وكفالة اتخاذ كل جهد ممكن لتوحيد كلمة المجتمع الدولي وتقديم الدعم الكامل للأطراف، بما في ذلك الحكومة والحركات المسلحة، وتحقيق السلام عن طريق التفاوض في دارفور، عبر عملية الدوحة على الأمد القصير، وكذلك دعم مشاركة سكان دارفور في العملية السياسية عبر العملية السياسية

في دارفور على الأمد المتوسط، ودعم التنفيذ الكامل لأي اتفاقات ولجميع الاتفاقات الرامية إلى إحلال السلام الدائم على الأمد الطويل.

٤١ - وفي الختام، أكرّر دعمي الكامل لعمل كبير الوسطاء المشترك، جبريل باسولي، وأثني عليه وعلى فريقه لجهودهم الدؤوبة من أجل تيسير التوصل عن طريق التفاوض إلى اتفاق شامل وجامع للتزاع الدائر في دارفور. وأتوجّه مجدداً بالشكر إلى حكومة قطر لدعمها الثابت لهذه العملية. وأتوجّه بالشكر إلى الممثل الخاص المشترك للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، إبراهيم غمباري، وإلى جميع النساء والرجال في العملية المختلطة لالتزامهم وتضحياتهم، وهم يعيشون في كثير من الأحيان في ظروف تهدد حياتهم سعياً إلى تحقيق السلام لسكان دارفور. وقد شجعت الممثل الخاص المشترك وكبير الوسطاء المشترك على مواصلة العمل بطريقة تشاورية وشفافة تماماً مع فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي في تناول هذه المسائل. وأتوجّه بالشكر أيضاً إلى الفريق الرفيع المستوى وإلى رئيسه، الرئيس السابق ثابو مبيكي، وأثني عليهما لما قام به الفريق من عمل وما حققه من إنجازات في مساعدة الشعب السوداني على تحقيق السلام.